الثاني وقد تبين بطلانه واذا بطل اقسام التالي باسرها بطل المقدم فثبت انه لا يجوز
ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان وهو المط واعلم ان المكان والحيز في اصطلاح
الحكماء لفظان مترادفان انما يستعملونهما في معنى واحد وهو السطح الباطن المذكور
وظاهر قول المص فصل في المكان وفصل في الحيز مشعر بتغايرهما معنى لكن اقتصاره
على بيان ماهية المكان في الفصل الاول ومسارعته الى الاحكام في الفصل الثاني من غير
التفات الى تصوير ماهية الحيز يدل على انه جرى على اصطلاح الحكماء في ترادف اللفظين
ووضع الفصل الاول لتصوير ماهية المكان والفصل الثاني لبيان الاحكام وايراد
لفظي المكان والحيز في الفصلين للتنبيه على ترادفهما فان حمل كلامه على اول الاحتمالين
فمراده بالحيز اما الفراغ الموهوم واما معنى آخر لم يبينه باصطلاح جديد احدثه
وعلى الاول يلزم ذهابه الى ما ابطله من مذهب المتكلم وعلى الثاني يلزم كونه تاركا
ما هو واجب عليه من بيان اصطلاحه على انه مناف للاستدلال المذكور وتقريره
بان ما له الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه لا يفيد لانه نقيض لمذهب الخاص بمحل النزاع
اذ للحكيم ان يقول ما له الوضع لذاته وللحاصل فيه بسببه هو السطح الباطن لا غير و
وللمتكلم ان يقول هو الفراغ الموهوم وان حمل كلامه على ثاني الاحتمالين لزم بطلان
كلية الحكم الاول المذكور في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله حيز طبيعي لخروج المحدد
عنه اللهم الا ان يقال المحدد مستثنى عن هذا الحكم والسكوت عن الاستثناء

للشهرة وبالجملة كلام المص ههنا لا يخ عن الاضطراب قال فصل في الشكل اقول
قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة الحد الواحد كالشكل
الكري الحاصل للكرة بسبب احاطة السطح الواحد المستدير بها او الحدود كالاشكال
الحاصلة للاجسام المضلعة بسبب احاطة اضلاعها بها ولما كان الشكل من الاحوال
التي تعم الاجسام الطبيعية كلها ذكره ههنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه
وكل متناه متشكل وكل متشكل فله شكل طبيعي ينتج كل جسم فله شكل طبيعي اما المقدمة الاولى
وهي قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان القائم على تناهي الابعاد واما الثانية
وهي قولنا كل متناه متشكل فلان كل متناه لا بد ان يحصل له عند تناهيه نهاية واحدة
او نهايات كثيرة تحيط به ويحصل له بسبب تلك الاحاطة هيئة وهي الشكل فيكون متشكلا
لا محالة واما الثالثة وهي ان كل متشكل فله شكل طبيعي فلان كل متشكل فله شكل عند تجرده
عن القواسر البتة لما ذكرنا من البيان آنفا فهذا الشكل اما ان يحصل له من طبعه
او من القواسر والثاني منتف بالفرض فتعين الاول فيكون طبيعيا اذ لا نعني بالطبيعي
الا ما يحصل للجسم من طبعه فثبت ان كل جسم فله شكل طبيعي وهو المط قال فصل في
الحركة والسكون اقول لما كانت الحركة من الاحوال التي تعرض الجسم الطبيعي
من حيث انه جسم طبيعي وهي مع السكون متقابلان تقابل عدم وملكة اراد البحث
عنهما في هذا الفصل فعرفهما اولا لتوقف البحث عنهما على تصور ماهيتهما وقدم الحركة